

مشهد سياسي

حلب توّدع «هدنة» موسكو: عودة إلى ما قبل «لوزان»

أعلن المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف، أن عمليات بلاده العسكرية في سوريا تهدف إلى تحريرها من الجهاديين، مضيفاً في مقابلة أول من أمس، مع قناة «روسيا 1» أنه «لا يوجد خيار ثالث في سوريا... إما أن يكون (الرئيس بشار) الأسد في دمشق وإما أن تكون جبهة النصرة». وأشار إلى أنه ينبغي بذل كل الجهود لمنع تقسيم البلاد الذي سيؤدي إلى «أكثر النتائج كارثية للمنطقة»، محذراً من أن هزيمة الأسد لن تقود إلا إلى «موجة جديدة من اللاجئين».

وفي المقابل، تتابع واشنطن وحلفاؤها الحشد ضمن إطار المؤسسات الدولية للتضييق على موسكو ودمشق، والضغط لإيقاف أي عملية عسكرية محتملة في حلب. إذ تسعى إلى إصرار قرار في مجلس الأمن، يدين دمشق بتهمة استخدام أسلحة كيميائية. وضمن هذا السياق، دعا وزير الخارجية الفرنسي جان مارك ايرولت، خلال زيارة لمدينة غازي عنتاب التركية القريبة من الحدود مع سوريا، المجتمع الدولي إلى «القيام بكل ما هو ممكن» لوقف «المجزرة في حلب». وأعرب عن أمله في عدم عرقلة التصويت في مجلس الأمن على مشروع القرار، معتبراً أن استخدام الفيتو سيكون «شكلاً من أشكال التواطؤ مع ما يحدث من فظائع». وبدورها، أدانت الولايات المتحدة الأميركية «استخدام قوات النظام السوري للأسلحة الكيميائية»، وقال بيان للمتحدث باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض نيد برايس، إن «النظام السوري انتهك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، من خلال استخدامه الكلور الصناعي».

مانويل مارجايو، إلى أن «مشروع القرار يتناول وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى حل سياسي ترعاه الأمم المتحدة من خلال المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا»، دون الإشارة إلى موعد تقديمه إلى مجلس الأمن. وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت أن عملية إجلاء المرضى والجرحى - التي كانت مقررة بالتنسيق مع البعثة المصرية في دمشق - من أحياء حلب الشرقية لم تبدأ، بسبب «فقدان الضمانات الأمنية». وأوضح المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يانس لاركه، لوكالة «نوفوستي» الروسية أنه «كان من المستحيل بدء إجلاء الجرحى والمرضى وأفراد عائلاتهم من حلب الشرقية صباح السبت»، لافتاً إلى أن «الفندق الذي يوجد فيه مقر الأمم المتحدة» في المدينة، تعرض لإطلاق نار «أصاب أحد الموظفين فيه بجراح خطيرة».

من جهة أخرى، أوضحت موسكو ثبات موقفها في دعم دمشق وحلفائها، إذ

انقضت أيام «الهدنة» الثلاثة في مدينة حلب ضمن إطار التوقعات بفشلها في تحقيق خرق من شأنه التأسيس لتهدئة طويلة الأمد. إذ لم يجد الاندفاع التركي لدعم المبادرة الروسية طريقه إلى أحياء المدينة الشرقية، مع رفض المجموعات المسلحة بشكل كامل الخروج، أو السماح للمدنيين بالمغادرة، رغم وساطات أممية لإجلاء عدد من المصابين، حملت أول من أمس، بعدد من سيارات المنظمة الدولية إلى داخل الأحياء الشرقية لتخرج دون التوصل إلى أي نتيجة في هذا الشأن. ومع مرور يوم إضافي خارج نطاق «الهدنة»، عادت الاشتباكات إلى عدد من محاور المدينة وطوقها بشكل جزئي وخفيف، باستثناء تقدم لافت للجيش السوري وحلفائه على محور كتيبة الدفاع الجوي في ريف المدينة الجنوبي، المحاذي لطريق حلب - خان طومان التي تعتبرها الجماعات المسلحة منطلقاً لأي عمل عسكري باتجاه المدينة من الجهة الجنوبية الغربية.

ومع انتهاء التهدئة دون إحراز أي تقدم مواز في مباحثات جنيف حول «فصل المعتدلين عن الإرهابيين»، والإصرار الروسي على شرط خروج «جبهة النصرة» من الأحياء الشرقية كشرط مسبق لـ «هدنة دائمة»، ينتظر أن تعود حرارة الاشتباكات إلى جبهات المدينة، بالتوازي مع خلق المسار الدبلوماسي من أي مبادرات بديلة لـ «الهدنة» المنتهية التي خرجت عقب اجتماع لوزان، باستثناء ما كشف عنه وزير الخارجية المصري، سامح شكري، حول مشاورات تجريها بلاده مع كل من إسبانيا ونيوزيلندا ضمن إطار مجلس الأمن الدولي، لإعداد مشروع قرار مشترك حول سوريا. ولفت خلال مؤتمر صحافي، أول من أمس، مع نظيره الإسباني خوسيه

الكثيف الذي وفرته المدفعية التركية. وشهدت محاور عين الدقنة، الشيخ عيسى، السموقية، معارك عنيفة بين الطرفين. وأفلحت قوات «قسد» في تنفيذ التفاف ناجح في الشيخ عيسى، أسفر عن مقتل عدد من قادة الهجوم، ومن بينهم ضباط أتراك، وفقاً لتأكيدات مصادر كردية لـ «الأخبار».

كذلك أكدت مصادر ميدانية لـ «الأخبار» أنّ «لواء الشمال الديمقراطي» (أحد مكونات «قسد») قد أسقط أس طائرة استطلاع تركية على جبهة أم حوش. المصادر ذاتها قالت إن «قسد» قد غنمت عربة بي إم بي تركية على جبهة الشيخ عيسى في منطقة الطويحنة. وغابت الطائرات التركية عن سماء الشمال أمس، بعد أن سجلت حضوراً كثيفاً في الأيام السابقة واستهدفت غير منطقة، مسقطاً عدداً من مقاتلي «قسد»، إضافة إلى ارتكابها مجازر بحق مدنيين. وكان الجيش السوري قد سجل موقفاً (هو الأبرز من نوعه منذ بدء الغزو التركي) عبر بيان حذر من أنّ «أي محاولة لتكرار خرق الأجواء السورية من قبل الطيران الحربي التركي سيتم التعامل معه وإسقاطه بجميع الوسائل المتاحة». يأتي البيان المذكور بمثابة رسالة سورية - روسية مشتركة موجهة إلى أنقرة، لا سيما بعد أن قامت موسكو قبل فترة بتزويد الجيش السوري بمنظومات دفاع جوي جديدة. وقال «عضو مجلس سوريا الديمقراطية» ريزان حدو لـ «الأخبار» إن «مجلس سوريا الديمقراطية والمقاومة الوطنية السورية ينظران بإيجابية كبيرة إلى البيان، ويتمنيان استتباعه بخطوات أخرى، على رأسها تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي بدعم من الحلفاء الروس لوضع حد لاعتداء التركي على أراض سورية». حدو أكد في الوقت نفسه أنّ «قوات سوريا الديمقراطية مستمرة في التصدي للغزو التركي، وهي قادرة في حال مدها بدعم عسكري سوري لا على إفشال الهجمات فحسب، بل وعلى دحر القوات الغازية من كل المناطق التي احتلتها».



شملت الهجمات مناطق سبق لـ «قسد» أن حررتها من تنظيم «داعش»، مثل حربل وأم حوش. ومن المرجح أن تسعى غرف العمليات التركية إلى تحجيم سيطرة «قسد» ومحاولة إقصائها إلى داخل الحدود الإدارية لمنطقة عفرين في هذه المرحلة. ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يُسهّل أي تحرك تركي تالياً نحو منبج الواقعة تحت سيطرة «قسد» عبر «المجلس العسكري لمنبج وريفها» أو نحو الباب الخاضعة لسيطرة «داعش»، وهي المعركة التي أكدت «قسد» مراراً أنها تحظى بأولوية كبرى لديها. وخلافاً لمعارك «درع الفرات» ضد «داعش» (التي امتازت بسهولة جعلها أقرب إلى السورية) عجزت قوات «الدرع» خلال الأيام الماضية عن تحقيق تقدم فعلي على جبهات «قسد»، رغم الإسناد الناري

خلال زيارة إيرولت لمخيم للاجئين في كيليس التركية (أف ب)



هادي يتجه إلى حل الجيش... ويوقف مرتبات «الشماليين»

صنعاء - رشيد الحداد

كشفت مصادر مقربة من حكومة الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي لـ «الأخبار»، عن توجيهات صادرة عن هادي ورئيس حكومته، أحمد عبيد بن دغر، بضم عشرات آلاف العناصر من الميليشيات المسلحة التي تقاوت إلى جانب القوات الموالية لهادي في تعز ومارب والجوف والبيضاء وميدي، إلى صفوف تلك القوات واعتمادها بديلاً للجيش اليمني. وسبق لوفد حكومة هادي المشارك في محادثات الكويت التي جرت برعاية الأمم المتحدة، أن طالب رسمياً بتسريح الجيش اليمني وإحلال تشكيل آخر مكانه. ووفقاً لتوجيهات هادي الرامية إلى إحلال الجيش، ضُمّ الآلاف من عناصر حزب «الإصلاح» وعناصر أخرى متطرفة إلى ألوية خاصة بالجيش الموالي لـ «التحالف» في محافظة تعز، حيث شكّل عدد من الألوية العسكرية من تلك العناصر وضُمت إلى الجيش الموالي لهادي واعتمدت موازنات مالية شهرية لها باعتبارها بديلاً للجيش اليمني الخاضع لوزارة الدفاع اليمنية في العاصمة صنعاء.

وفيما تُنذر هذه الإجراءات بتشكيل جيش من المتطرفين التكفيريين في وقت لم يُعرف فيه بعد مصير الجيش اليمني المنقسم، خصوصاً في ظل تعليق المسار السياسي، تأخذ حكومة هادي إجراءات أخرى تعزز من الانقسام المناطقي. فقد تنصلت الحكومة من التعهدات التي قطعتها عقب صدور قرار نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى مدينة عدن منتصف أيلول المنصرم، وأقدمت أخيراً على صرف مرتبات موظفي الدولة في المحافظات الخاضعة لسيطرتها وأوقفت صرف مرتبات قرابة 800 ألف موظف في القطاعين المدني والعسكري في المناطق الشمالية، من دون أي مبررات. تداعيات قرار نقل البنك المركزي اليمني سببت توقف مرتبات موظفي الدولة في مختلف المناطق الشمالية منذ شهرين، وهو ما ضاعف المعاناة الإنسانية لقرابة خمسة ملايين مواطن يمني يعتمدون على المرتبات الحكومية كمصدر أساسي للعيش. من جهته، اتهم عضو اللجنة الاقتصادية المشكلة من قبل المجلس السياسي الأعلى في صنعاء حسن الصعدي، حكومة هادي

يسيطر محافظ مارب الإخواني على إيرادات الغاز والنفط في المحافظة

داخل سوق في صنعاء القديمة (أف ب)



بفرض عقاب جماعي على موظفي المناطق الشمالية باستثناءهم من صرف مرتبات الشهرين الماضيين، والاكتماف بصرف مرتبات الموظفين في المناطق الشرقية والجنوبية. وأكد الصعدي أن إجمالي ما يتقاضاه موظفو المناطق الشرقية والجنوبية لا يتجاوز 30% من إجمالي المرتبات، مشيراً إلى أن قرابة 800 ألف موظف يمني موجودون في المناطق الشمالية التي يبلغ إجمالي عدد سكانها 20 مليون نسمة.

حكومة هادي، وبرغم فشلها في تنفيذ قرار نقل البنك منذ أكثر من شهر بسبب الوضع الأمني المتفكك في محافظة عدن الخارجة عن سيطرتها بشكل تام والتي تخضع لقوات «الحزام الأمني» السلفية الموالية لدولة الإمارات، صعّدت أخيراً من حربها الاقتصادية والمالية على صنعاء من خلال تهديد البنوك التجارية والإسلامية في صنعاء بإجراءات صارمة في حال عدم التعامل مع البنك المركزي في عدن على حد قولها.

وفي مقابل عجز حكومة هادي عن تنفيذ أي خطوات على الأرض في ما يتعلق بنقل البنك المركزي، أقدم محافظ محافظة مارب الموالي

لحزب الإصلاح («الإخوان») سلطان العرادة، على تأسيس بنك مستقل تابع لسلطاته لا يخضع للسلطات المالية في صنعاء ولا لسلطات هادي. مصادر محلية في محافظة مارب، أكدت أن القيادي العرادة استعان بفريق فني استدعاه من الهند أواخر تشرين الأول من العام الماضي، لفق ارتباط 100 مليار ريال عن صنعاء. ووفق المصدر، فإن العرادة سيطر على كل إيرادات الغاز والنفط في محافظ مارب التي تتجاوز يومياً 950 ألف دولار ويوردها إلى البنك، بالإضافة إلى مصادرة إيرادات منفذ الوديعه الخاضع لسيطرة الشيخ هاشم الأحمر. الأخير يرفض توجيهات حكومة بن دغر بتوريد الإيرادات إلى بنك عدن، وعوضاً عن ذلك لا يزال يوردها إلى مارب، برغم أن الوديعه تابعة لمحافظة حضرموت. المصادر أفادت بأن سلطات الأمر الواقع في مارب، رفضت توجيهات هادي وحكومته بتوريد الإيرادات العامة المنهوبة إلى البنك في عدن رفضاً تاماً، وتقوم بالتصرف بتلك الأموال تحت مبرر مجهود حربي للقوات الموالية لـ «التحالف».